ISSN 2676-1513

نحو اقتصاد اجتماعي و تضامني (عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني)

د. عبد الجليل مقدم
جامعة طاهري محمد بشار
mokaddemabdeldjalil@yahoo.com
أ. بوعقال سماح
جامعة باجي مختار عنابة
semahbouagal@gmail.com

الملخص:

تعد الجمعيات ،التعاونيات ،التعاضديات والمؤسسات الخيرية من التنظيمات الجماعية الهادفة لتحقيق أغراض اجتماعية بالدرجة الأولى والتي تضع الإنسان محور الأعمال والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر في شكلها القانوني بما يعرف بهيكلة أو كيانات الاقتصاد الاجتماعي التضامني أو الاقتصاد الاجتماعي أو الاقتصاد الشعبوي الاقتصاد العادل و التضامني .....الخ. من التسميات التي كلها تعني ذلك القطاع الاقتصادي الاجتماعي الهادف إلى إنتاج وتوزيع خدمات وسلع بهدف إشباع الحاجات والرغبات الاجتماعية الجماعية.

هذا القطاع الذي اعترفت به مجموعات مختلفة من الدول في دساتيرها وفي تشريعاتها القانونية بعد النظر في أهميته الاقتصادية والاجتماعية ومنفعته الإنسانية الرامية إلى تحقيق العدالة والمساواة والرضا الاجتماعي وتحسين مستوى معيشة الأفراد ،فرغم اختلاف مساهمته في رفع معدل الناتج الداخلي الخام من دولة إلى أخرى إلا انه يعمل على امتصاص البطالة من خلال خلق مناصب شغل. كما انه يساهم في تقليل الإقصاء والتهميش وإيصال أصوات الطبقات الفقيرة ورفع معاناتهم من خلال التواصل مع القطاع الخاص والدولة والسوق.

الكلمات المفتاحية:الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ,تجارب أوروبية (فرنسا,اسبانيا) ,تجارب أمريكية (كندا ,البرازيل, الإكوادور) ,تجارب افريقية (المغرب).

Résumé:

Associations, coopératives, organisations caritatives et autres organisations collectives visant à atteindre des objectifs sociaux, qui placent l'homme au centre des activités économiques et sociales, apparaissant sous leur forme juridique dans la structure ou les entités de l'économie sociale solidaire, l'économie sociale ou l'économie populaire ... Etc., tout ce qui signifie le secteur socio-économique visant à la production et la distribution de services et de biens afin de satisfaire les besoins et les désirs sociaux collectifs.

Ce secteur, reconnu par divers pays dans leurs constitutions et législations juridiques après avoir considéré son importance économique et sociale et son bénéfice humanitaire pour la justice, l'égalité, la satisfaction sociale et l'amélioration du niveau de vie des individus, malgré sa contribution au PIB d'un pays à l'autre, absorber le chômage en créant des emplois. Il contribue également à réduire l'exclusion et la marginalisation, à faire entendre la voix des pauvres et à soulager leurs souffrances grâce à la communication avec le secteur privé, l'État et le marché.

ISSN 2676-1513

Mots Clés:.L'économie social et solidaire, Expériences européennes (France, Espagne), Expériences américaines (Canada, Brésil, Équateur), Expériences africaines (Maroc).

مقدمة:

يشير مصطلح القطاع الثالث كما يطلق عليه في الولايات المتحدة و كندا و غيرهما من البلدان إلى ذلك القطاع الاقتصادي الاجتماعي الهادف إلى تحقيق المساواة و العدل و تقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية و تقليص دائرة التهميش و الإقصاء لفئات المحرومة و الفقيرة من المجتمع من خلال خلق مؤسسات تعمل على إشباع الحاجات و الرغبات من خلال توفير الخدمات و السلع لجماعة من الأفراد تجمعهم روح التضامن و المصلحة الجماعية. رغم أن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني قد ظهر في القرن الثامن عشر كرد فعل على سلبيات الناجمة عن الرأسمالية إلا أن الاهتمام به كان مع تداعيات الأزمة المالية 2008 و ما خلفته من آثار سلبية على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي معا . و من هنا ارتأيت عرض بعض التجارب العالمية التي طبقت الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

فهل حقا نجحت بعض الدول في تطبيق الاقتصاد الاجتماعي و التضامني ؟

ومن هنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهية الاقتصاد العادل و التضامني ؟
- ما مدى مساهمة الاقتصاد العادل و التضامني في الاقتصاد الوطني لبعض الدول ؟

1. ماهية الاقتصاد العادل والتضامني :

"في مواجهة الأزمة التي كانت مستعرة منذ عام 2008، كانت الشركات في الاقتصاد الاجتماعي والتضامن مرنة بشكل ملحوظ. كما أنها أثبتت أنه من الممكن أن تفعل أشياء بشكل مختلف كما إنها قوية في مواجهة الأسواق التنافسية. كما أنها تقوم على مفهوم معين للاقتصاد الذي يخدم الناس ... باختصار، اقتصاد أكثر عدلا."[1]

من الفقرة السابقة نلاحظ أن مصطلح الاقتصاد الاجتماعي و التضامني يمكن إن يعني أيضا الاقتصاد العادل والتضامني.

1.1. أصل مفهوم الاقتصاد التضامني و الاجتماعي :

"الاقتصاد التضامني والاجتماعي ليس مفهوم ذات البعد الواحد، بل يحتوي على المفهومين اللذين يتشكل منهما وهما الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني"[2]

أ.**الاقتصاد الاجتماعي** :" الاقتصاد الاجتماعي نابع من حركات العمال في القرن التاسع عشر ومقاومتهم للمنطق الانتاجي الناتج عن الثورة الصناعية انآذاك. حيث أثار المفكرين الاشتراكيين العمال من أجل مواجهة الاضرار الناتجة عن الرأسمالية ،فنظمو وأنشاؤا مؤسسات المساعدة الاجتماعية(mutuelle social) أو الاغاثة التعاونية كذلك محطات غذائية (des comptoirs alimentaire)، تعاونيات الإنتاج les (cooperatif de) production ،و في ظل هذه التعاونيات كان مسعى العمال أن يقودوا إنتاجية

ISSN 2676-1513

السلع و الخدمات انطلاقا من احتياجات جميع العمال و ليس لفائدة الفرد الواحد، كما أن هذه الإرادة طبقت المبادئ الديمقراطية في النشاطات الاقتصادية ،حيث أن لكل مشترك صوت واحد."

أ.1. مكونات الاقتصاد الاجتماعي :هيكلة الاقتصاد الاجتماعي حسب القانون الفرنسي " وتتمثل في ثلاثة اشكال قانونية :

المؤسسات ذات الطباع التعاوني :وتؤسس على مبدأ الاولوية و التسيير المشترك لنشاط و هي توجد ضمن العدد من القطاعات البنكية السكنية و خدمات التأمين و الزراعة.

مؤسسات ذات طابع تعاضدي :و هي مؤسسات المساعدة المشتركة (تبادلية) ضد مخاطر الحياة سواءا كانت صحية أو لحماية الأشخاص بواسطة خدمات تأمين الصحية ،أو الاستحقاقات المهنية .....الخ.

مؤسسات ذات طابع جمعوي : كل المؤسسات التي تجمع مختلف أشكال التجمعات الحرة للأشخاص و التي تهدف إلى تحقيق نشاط اقتصادي لا يكون الربح هدفه النهائي."

نلاحظ أن هذه المؤسسات تشترك في الهدف الغير الربحي و السعي الى إشباع حاجات الجماعة من خلال تقديم السلع و الخدمات و العمل على الاستثمار في الرأس المال البشري بدل الرأس المال المادي و هي بذلك تحقق تنمية الاجتماعية و الاقتصادية معا وهي تعبر عن الوعي الجماعي.

ب. أصل مفهوم الاقتصاد التضامني:" تعود جذور الاقتصاد التضامني الى القرن التاسع عشر ميلادي وتحديدا سنة 1970التي تزامنت مع الأزمة البترولية (من وجهة نظر أروبية) أين عرفت الحركات التضامنية بداية حقيقية، في سياق بطالة اجتماعية وارتفاع الإقصاء و التهميش الاجتماعيين ما أدى الى البحث عن أساليب جديدة للتنمية و البحث عن نشاطات اقتصادية بديلة لتلك الموجودة.حيث أن الجميع يبحث عن المنفعة الاجتماعية أولا "

"في سنة 1997 و بعد تنظيم لقاء الجمعية الكندية حول التعاونيات الصغيرة في أمريكا اللاتينية، هذه الشبكة التي سمحت لمختلف الفاعلين بتبادل تطبيقاتهم و رؤاهم التنموية بأنها ليست ضد العولمة و لا ضد الرأسمالية ،لكن تسعى إلى تدويل الاقتصاد التضامني و الاجتماعي و لتأسيس علاقات دولية تستند إلى قاعدة تبادلية."[3]

ب.1. مكونات الاقتصاد التضامني:حسب La Ville و Cary " الاقتصاد التضامني ينفرد بثلاثة مبادئ هي :

- التركيز على الغرض من الإنتاج، المصلحة العامة للمجموعة.
- المبادرة التضامنية لها معنى سياسي: تطبيق الديمقراطية.
- التركيز على أهمية التنوع الاجتماعي."[4]

إلا انه يبقى من الصعب التفريق بين المؤسسات التضامنية و المؤسسات الاجتماعية و ذلك لتقارب الغايات و توافق في المبادئ من سعي لتحقيق المصلحة المشتركة عن طريق التعاون و التشارك و تبني العدل و المساواة الإنسانية بين الأفراد، و تخفيف من الإقصاء و التهميش، لذلك يعتبر أغلب الباحثين أن الاقتصاد التضامني و

ISSN 2676-1513

الاقتصاد الاجتماعي وجهان لعملة واحدة. كما يتم الاقرار في أغلب الاحيان بوضع المفهومين تحت مفهوم واحد هو الاقتصاد الاجتماعي و التضامني.

"في سنة 2000 تم لم شمل المفردتين الاقتصاد الاجتماعي و الاقتصاد التضامني في مرادف واحد هو الاقتصاد الاجتماعي و التضامني"[5]

2.1. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

أ. **تعريف منظومة العمل الدولية:** تعرف منظّومة العمل الدولية هذا القطاع باعتباره "مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة و التي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، مع الحرّص في الوقت ذاته، على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية."[6]

ب. **تعريف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الاوروبي:**

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي فقد عرفه على أنه" «جميع المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفَر على استقلالية القرار وتتمتع بحريّة الانخراط، والتي أنشئت لتلبية حاجيات أعضائها عبر السوق، وذلك بإنتاج سلعا وتقديم خدمات التأمين أو التمويل، حيث أنِ القرارات وأي توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا ترتبط مباشرة برأس المال أو مساهمات كل عضو بل لكل منهم صوت واحد، وجميع الأحداث تجري من خلال قرار ديمقراطي وتشاركي. ويشمل الاقتصاد الاجتماعي أيضا هيئات خاصة مع هيكل رسمي، مع استقلالية القرار مع التمتع بحرية انخراط، تنتج خدمات يمولونها، وأن فوائضها إن وجدت، لا يمكن أن تكون مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يضعونها أو يتحكمون فيها أو في تمويلها."[7]

نستخلص من جملة هذه التعريفات أن المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي المنتجة للسلع و الخدمات التي تقوم أساسا على:

- التعاون المشترك بين الاعضاء لتحقيق منفعة جماعية،
- اعتبار أن تحقيق المصلحة الاجتماعية العامة هدف نهائي للمؤسسة،
- اعتماد التسيير الديمقراطي للمؤسسة القائم على أساس العدل و المساواة بين الاعضاء (كل عضو يمثل صوت واحد) لا على أساس المساهمة المادية أو المالية في الشركة،
- الانخراط في المؤسسة يكون عن طريق المبادرة الحرة،

هي المؤسسات التي تمثل الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتضامني وتتخذ مجموعة من الاشكال القانونية المختلفة تعرف باسم الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات.

"لا تنتمي كل الجمعيات الى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ،الا الجمعيات التي تنخرط وتنتسب الى القيم والمبادئ اقتصاد اجتماعي التضامني، وبهذا المعنى فإن الجمعيات الرياضية لا تنتمي الى هذه الفئة[8]

3.1. أهداف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

ISSN 2676-1513

يسعى الاقتصاد التضامني والاجتماعي إلى تحقيق والتنمية الاقتصادية من جهة والى تحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى نظرا لما يرمي اليه من مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وجعل الإنسان محور اهتمامات عملية التنمية قبل كل الاعتبارات اقتصادية الصرفة مثل الربح أو تراكم رأس المال.

"ووفق العديد من الخبراء —وأبرزهم جوزيف ستيغليتز– يعد الاقتصاد التضامني دعامة ثالثة، إلى جانب كل من القطاعين العمومي والخاص، ينبغي أن يتأسس عليها أي اقتصاد يهدف إلى تحسين أدائه وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدماج شرائح واسعة من المجتمع.

ولا يشكل الاقتصاد التضامني بديلا عن اقتصاد السوق المهيمن في العالم حاليا، ولكن بإمكانه أن يكون اقتصادا موازيا قادرا على تحرير ديناميات النمو المدمج وإعادة التوازن للمجتمعات عن طريق الحد من حجم التفاوت والفوارق الاجتماعية الصارخة."[9]

والنمو المدمج هو النمو الذي لا تتركز ثماره في أيدي الأغنياء فقط، وإنما تتوزع على شرائح واسعة من المجتمع تدمجهم في الحياة الاقتصادية.

2. عرض تجارب عالمية ناجحة في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني :

1.2 تجارب الدول الامريكية

التجربة الكندية – كيباك – مونتريال :

أ.1. ترتيب الدول اقتصاديا لسنة 2014

نلاحظ ان الاقتصاد الكندي قد احتل المرتبة الحادية عشر عالميا سنة 2014 وهو من أقوى الاقتصاديات في العالم. و مع ذلك فقد اعترفت الدولة الكندية بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني في تدعيم الاقتصاد الوطني و أقرت للاقتصاد الاجتماعي بوجوده من خلال سنها لمجموعة من القوانين التي تضمنها الدستور الكندي في سنة 2013 حيث "عرفت سنة 2013 الدخول الرسمي للكيبيك في الحركة العالمية التي تسعى للاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي، من خلال اعتماد إطار قانوني مخصص له، وفي هذا السياق صادقت الجمعية الوطنية، بتاريخ 10 أكتوبر 2013 بالإجماع على القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، من هنا يعتبر قانون الكيبيك التعاونيات والتعاضديات والمنظمات غير الهادفة للربح بمثابة مكونات للاقتصاد الاجتماعي، تتأسس على قيم جماعية ونابعة من أشخاص اجتمعوا من أجل انتاج سلع وخدمات تساهم في رفاهية أفرادهم وجماعتهم"[10]

أ.2. تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني في كندا: و يطلق عليه اسم الاقتصاد الاجتماعي،

ISSN 2676-1513

تنص المادة 3 من القانون المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي ،على أن الاقتصاد الاجتماعي هو " مجموع الأنشطة الاقتصادية المنجزة لغايات اجتماعية في اطار المقاولات التي ترتكز أنشطتها بصفة خاصة على بيع أو مبادلة السلع أو الخدمات"، حيث تعتبر مؤسسة اجتماعية، كل مقاولة تقوم أنشطتها بالأساس على بيع أو تبادل السلع والخدمات، من طرف تعاونية، أو تعاضدية أو أي هيئة أخرى لا تهدف إلى الربح".

الشكل رقم (01): أقوى 20 دولة في الاقتصاد العالمي

Source : Insee-Clap ; Observatoire national de l'ESS

أ.3. مساهمة هامة في الاقتصاد الوطني

يتوفر قطاع مقاولات الاقتصاد الاجتماعي في الكيبيك، عموما على حجم اقتصادي هام وهو "يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 8%، موفرة بذلك 1250.000 منصب شغل في أكثر من 7000 مقاولة تعمل في 20 قطاعا نشيطا محققة رقم معاملات سنوي يتجاوز 17 مليار دولار، "كما تجدر الإشارة إلى أن حقل التعاون في الكيبيك جد متنوع بحيث يشتمل على أشكال متعددة من التعاونيات.

أ.4. مجالات الاقتصاد الاجتماعي في مونتريال:

ISSN 2676-1513

الجدول رقم (01): محالات الاقتصاد الاجتماعي في مونتريال

SECTEURES D'ACTIVITE ECONOMIQUE PRINCIPALE										
Indicateur		Unités	Ressource naturelle, Fabrication, transformation, construction	Commerce , finance et assurance	Habitation et location	Loisir, tourisme, hebergement et restauration	Senté et service sociaux	Art, cultur, et communi-cation	Autre services	Totale de l'economie sociale
Etablissement		N	31	105	694	337	1 0	61	76	3 0
Part des établissements ayant déclaré au moins une mission distincte de l'activité économique principale		%	82,8	46,2	17	64,4	478	275	789	469
emploi	Part des établissements employeurs (temps plein et (temps partiel	%	82,3	77,7	17,0	82,5	91,6	55,9	81,2	67,5
	Emploi rémunéré	N	1 399	Ns	90	11519	18 2	11 55	13 88	61 35
	Proportion de femmes	%	23,9	72,6	59,9	54,8	75,0	42,2	52 ,8	58,5
	Proportion d'emploi à temps plein	%	75,5	67,6	52,5	31,0	55,2	14,4	36,7	40,0
	Part des établissements consacrant plus de 50% de leurs revenus à la masse salariale	%	63,1	25,8	14,5	53,2	75,6	42,1	67,0	61,6
Revenus	Revenus moyens par établissement	$	926 964	1 700 242	212 84	769 823	680 849	431 900	587 822	568 130
	Répartition des sources de revenus									
	Subventions et contrats de service auprès d'administrations publiques	%	40,9	10,7	31,1	38,4	68,0	48,5	58,2	50,7
	Ventes	%	27,3	69,3	53,0	38,2	13,0	33,5	24,5	30,8
	Autres	%	31,7	20,0	15,9	23,4	19,0	18,0	17,3	18,4
Gouvernance et bénévolat	Taille du conseil d'administration	e-es	7,3	8,1	5,3	8,2	7,9	6,0	9,0	7,3
	Proportion de femmes	%	33,1	34,1	51,1	46,6	59,0	43,7	43,6	49,4
	Proportion de femmes au poste de plus haut dirigeant	%	30,6	46,0	41,6	54,2	63,5	42,0	47,8	50,6
	Bénévolat total (bénévoles et membres du conseil d'administration(	N	328	1 614	7 406	20 937	31 390	Ns	25 659	105 134
et croi sa	Âge moyen des établissements	Ans	13 ans	16 ans	19 ans	24 ans	21 ans	17 ans	19 ans	19 ans

ISSN 2676-1513

	Evolution declarer des revenus par trois ans									
	Décroissance	% d'étal-issements	9,7	7,7	5,8	16,1	22,5	20,8	22,7	17,9
	Croissance	% d'étab-lissements	67,7	42,6	28,5	44,2	32,7	36,6	36,3	35,0
Indices de concentration et de diversité	Concentration									
	Revenus	Indice Hirschman-Herfindahl	0,073	0,044	0,022	0,084	0,029	0,051	0,130	0,098
	Emploi	indice Hirschman-Herfindahl	0,133	0,038	0,018	0,038	0,040	0,071	0,245	0,094
	Benivolat	Ind	0,119	0,129	0,280	0,118	0,026	0,452	0,210	0,174
	Diversité									
	Géographie	Indice Eveness	0,827	0,765	0,752	0,743	0,716	0,686	0,651	0,777
	Age	Indice Eveness	0,929	0,930	0,835	0,970	0,927	0,972	0,980	0,967

Source : Chaire de recherche du Canada en économie sociale 2007. Données excluant Desjardins et la Coop fédérée. Lecture des indices : l'indice de concentration de Hirschman-Herfindahl varie entre (secteur totalement déconcentré) et 1 (secteur totalement concentré) ; l'indice de diversité Eveness varie entre 0 (présence d'une seule catégorie) et 1 (présence égalitaire des catégories).

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاقتصاد الاجتماعي في كندا يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع السكن ، قطاع الصحة ،قطاع السياحة والفندقة ،قطاع المواد الأولية و التصنيع ....الخ) حيث توفر مؤسسة الاقتصاد الاجتماعي دخل معتبر بلغ في المتوسط 568.130 دولار كندي، إضافة إلى انه يشغل حوالي 61.535 عامل تتراوح أعمارهم في المتوسط 19 سنة، كما تتوفر مدينة مونتريال لوحدها على أكثر من 35900 مؤسسة.

ب. تجربة الاكوادور:

ب.1. تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

في الإكوادور، يعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت اسم "الاقتصاد الشعبي والتضامني"، حيث يؤكد دستور الدولة على مبدأ التضامن في المادة 283: " النظام الاقتصادي ذو توجه اجتماعي، ويتسم بالتعضد، ويعترب الإنسان موضوعا وغاية له، وينجو النظام الاقتصادي إلى تحقيق علاقة توازن ديناميكية بين المجتمع والدولة والسوق، في انسجام مع الطبيعة، وهدفه هو ضمان إنتاج وإعادة إنتاج الشروط المادية وغير المادية التي تسمح بتحقيق أسلوب الحياة الجيد، ويتألف النظام الاقتصادي من القطاعات العامة والخاصة، ومن أشكال التضامن الشعبية من مؤسسات اقتصادية وغير ذلك مما يقرره الدستور، ويجري تنظيم الاقتصاد الشعبي وفقا للدستور، وهو يتضمن القطاع التعاوني والنقابي والقطاع المحلي"[11].

ب.2. مساهمة في الاقتصاد الوطني

" يمكن توضيح مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد الوطني بالنسبة لدولة الإكوادور من خلال الدول الموالي:

الجدول رقم (02): المساهمة في الاقتصاد الوطني

الناتج الداخلي الخام	الساكنة	الناتج الداخلي	الاقتصاد الاجتماعي	مساهمة الاقتصاد الاجتماعي

ISSN 2676-1513

	(بمليار الدولار)	(بالملايين)	الخام/الفرد (بالدولار)	والتضامني ومعدل التشغيل	والتضامني في الناتج الداخلي الخام
الإكوادور	90	15.74	7205	60% من الساكنة النشيطة (2012)	13% سنة 2012

المصدر:المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني-رافعة لنمو مدمج-**،2015، ص:85

كما تجدر الاشارة الى أن مصطلح الاقتصاد الشعبي في الإكوادور يشير إلى الجهود المبذولة من أجل ادماج القطاع غير المهيكل في القطاع المهيكل، ولهذه الغاية فإن الدولة وأجهزتها المختلفة ولاسيما تلك التي تم إحداثها في إطار الاقتصاد الشعبي والتضامني، قد وضعت برامج تهدف إلى مواجهة عدد من التحديات الاجتماعية "

ج. تجربة البرازيل:

ج.1. الاعتراف القانوني:"كان وصول الرئيس لويس إيناسيو لولا داس يلفا إلى السلطة سنة 2003، قد أعطى نفسا جديدا للاقتصاد التضامني (كما يطلق عليه في هذا البلد)، وقد كان التحول الذي أحدثه هذا النفس الجديد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، في الآن نفسه بمثابة إجابة وانتقاد للنظام الاقتصادي الرأسمالي، يسمح بدعم وتعزيز هذا الاقتصاد التضامني الذي كان يعتبر في السابق قطاعا مهمشا، وتأخذ هذه المبادرة السياسية في الاعتبار مختلف أشكال التنظيم الجماعي للعمال، وتمكنهم من تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وبتأثير من منتدى الاقتصاد التضامني بالبرازيل، أدى التحول الذي انخرطت فيه البلاد إلى إحداث كتابة دولة في الاقتصاد التضامني أسندت إلى بول سينغر، المنظر البرازيلي للاقتصاد التضامني، الذي أشرف على تنصيبه الرئيس لولا بعد أقل من شهر عللى وصوله للحكم.

ج.2. المساهمة في الاقتصاد الوطني البرازيلي:

تضم الأنشطة الاقتصادية، المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار والمالية المنظمة والمتطورة في اطار الاقتصاد التضامني في البرازيل، ما عدده 1687035 مشاركا، من بينهم 63% ذكور و37% نساء، وتشمل هذه الأنشطة 2934 مدينة، مما يغطي 52% من التراب البرازيلي بمعدل 48% من المدن القروية، و35% من المدن الحضرية، و17% قروية/حضرية.

إضافة الى مساهمة الاقتصاد التضامني في خلق عدد هام من فرص الشغل، فإنه يساهم كذلك في إنتاج القمح بنسبة 75%، وفي إنتاج الحليب بنسبة 40%، وبصفة عامة فإن المساهمة تصل إلى 8% من الناتج الداخلي الخام في البرازيل"

2.2. التجارب الاوروبية:

أ. التجربة الفرنسية:

احتل الاقتصاد الفرنسي المرتبة السادسة عالميا في ترتيب الدول اقتصاديا في سنة 2014 ،اما فرنسا فقد اعترفت ب"الاقتصاد الاجتماعي و التضامني سنة 2014 كما نصت عليه المادة رقم 856 من الدستور الفرنسي"[12].

أ.1. تعريف الاقتصاد الاجتماعي و التضامني :

أما **وزارة الاقتصاد الفرنسية** فقد عرفت الاقتصاد التضامني و الاجتماعي على انه:"هو مجموعة المؤسسات المنظمة في شكل تعاونيات و تعاضديات و جمعيات و مؤسسات خيرية التي يكون عملها داخلي ، وتؤسس

ISSN 2676-1513

نشاطاتها على مبدأ التضامن و المنفعة الاجتماعية ،هذه المؤسسات تعتمد أساليب التسيير الديمقراطي و التشاركي. فهي تحدد بدقة إطار استخدام الربح المحقق، الربح الفردي و النتائج المعاد استثمارها"[13]

رغم حداثة الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا إلا انه قطاع يساهم بشكل معتبر في الاقتصاد الوطني الفرنسي، حيث في" سنة 2012 بلغ عدد مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني 220.979 مؤسسة مابين جمعيات تعاونيات تعاضديات و مؤسسات خيرية، و وظف القطاع حوالي 2.324.574 موظف وساهم بنسبة 10% من إجمالي الداخلي الخام ، مقابل توظيف 9.5% من اجمالي العمالة مدفوعة الأجر "[14].

أ.2. مساهمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني:

والشكل التالي يوضح مساهمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الاقتصاد الوطني الفرنسي وزن الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الفرنسي

الشكل رقم(02): مساهمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الاقتصاد الوطني الفرنسي

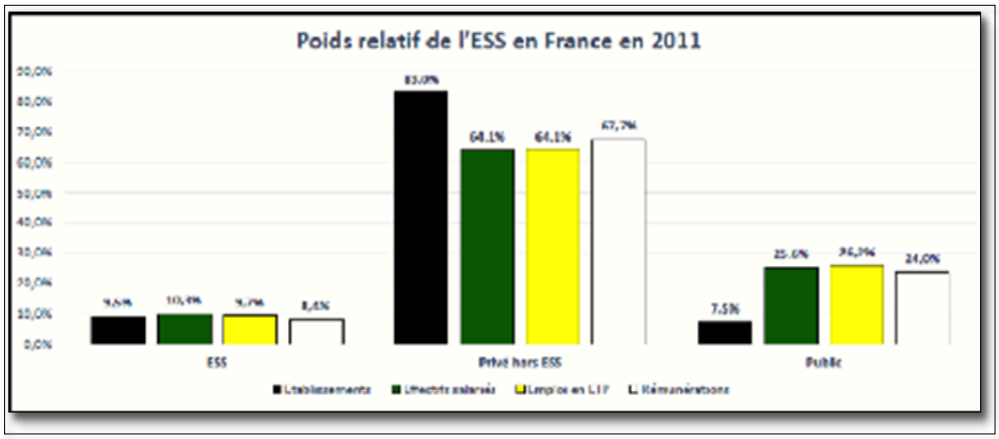

Source : Insee-Clap ; Observatoire national de l'ESS

أ.3. أهم القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يوظف الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بفرنسا عمالة هامة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أهم القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الاجتماعي التضامني

POIDE DE L'EMPLOI DANS L'ESS SELON LE SECTEUR D'ACTIVITE EN 2012			
Secteur d'activité l'ESS en %		Effectifs salarié	poids de
Agriculture, sylviculture et peche	Dans industrie alimentaires ; boissons tabac	10.544	**4.3%**
Commerce, transports, hebergement et restauration	Dont commerce	52.069 28.096	**1.1%** **4,7%**
Activités financieres et d'assurance		260,282	**30,6%**
Information et communication, activité immobilieres		1423423 337546	**19,7%** **18 ,5%**

ISSN 2676-1513

,soutien aux entreprises		172805 912972	**11,1%** **61,1%**
Administaration publique, enseignement, santé humaine et action socilae	Dont ensegnement dont santé humaine dont actionsociale	350299	**42,3%**
Autre services	Dont arts, spectacles et activités récréatives		
Emsemble de secteurs d'activités		2324574	**10.3%**

Source :Insee, clap Poste de travail au 31 decembre hors intermidiare

أ.4. مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا :

الشكل رقم (03): مخطط أعمدة يوضح مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فرنسا

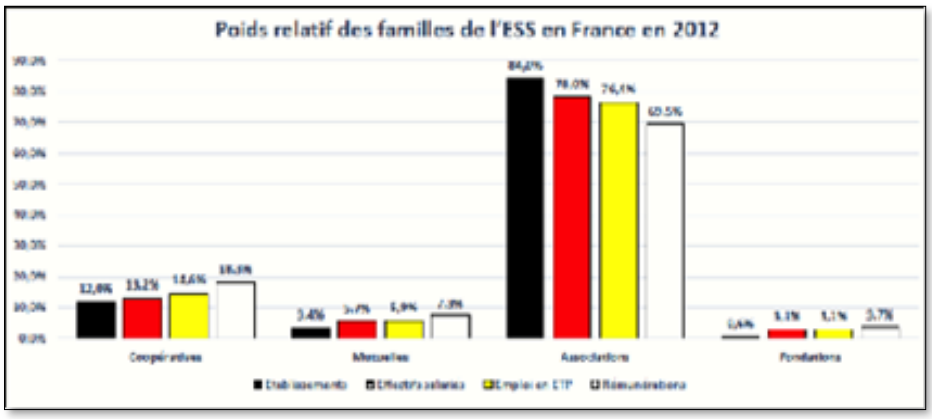

Source :Insee-Clap

توضح الأعمدة البيانية في الشكل أعلاه أن الجمعيات هي المؤسسات الأوسع انتشارا في قطاع الاقتصاد الاجتماعي التضامني بنسبة بلغت 84,0% سنة 2012 تليها التعاونيات بنسبة 12,0% أما التعاضديات والمؤسسات الخيرية فقد مثلت على التوالي ما نسبته 3,4% و 0,6% .

أ.5. الاقتصاد الاجتماعي التضامني في نمو :

الشكل رقم (04): منحنى بياني يمثل الاقتصاد الاجتماعي التضامني في نمو

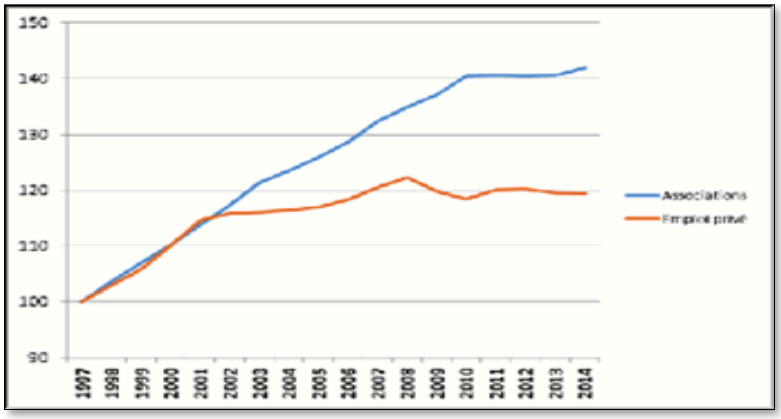

Source :Insee-Clap

ISSN 2676-1513

تتزايد دائرة القطاع الاقتصادي التضامني في الاقتصاد الفرنسي مقارنة مع القطاع الخاص بالتوازي من سنة 1997 الى غاية سنة 2001 أين عرف القطاع الخاص زيادة طفيفة في حين أن قطاع الاقتصاد الاجتماعي واصل نموه بزيادة ثابتة إلى غاية سنة 2010 كما يوضحه البيان أعلاه.

ب. تجربة إسبانيا

ب.1. اعتراف قانوني وطني وجهوي: "بالنسبة لخامس اقتصاد أوروبي، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي من الممارسات التي تميزت بخلق ثروات لسنوات عديدة، ذلك أن البلاد تعترف بهذه الصيغة من صيغ التنظيم الاقتصادي في دستورها لسنة 1978، والناتج عن التحول الديمقراطي الذي عرفته البلاد، وهو ينص على عدة تنظيمات تتعلق بالاقتصاد الاجتماعي: التعاونيات و الجمعيات والمؤسسات، وفي سنة 1992 قرر الفاعلون في الاقتصاد الاجتماعي أحداث " الكونفدرالية لمقاولات الاقتصاد الاجتماعي " لضمان تمثيل أفضل لهذه التنظيمات.

كما تتوفر البلاد على ترسانة قانونية هامة في هذا المجال، حيث تتوفر في كل مستوى حكومي –وطني وجهوي- على قانون متميز خاص بكل نوع من أنواع التعاونيات على حدى.

وينص القانون على وضع لائحة بنيات الاقتصاد الاجتماعي التي سوف تتبناها وزارة العمل والهجرة، وكذا مجلس النهوض بالاقتصاد الاجتماعي بتنسيق مع الجماعات المستقلة.

كما ينص القانون كذلك على إحداث مجلس للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي الذي هو بمثابة هيئة استشارية للأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد الاجتماعي، ويعمل باعتباره هيئة للحوار بين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والحكومة المركزية.

ب.2. مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني الاسباني:

تمثل الهيئات التي يحددها القانون رقم 2011/5 بتاريخ 29 مارس 2011، إلى حدود سنة 2015، 45093 تنظيما يشغل 2379994 أجيرا.

وفي سنة 2012، ساهم القطاع في الناتج الداخلي الخام لإسبانيا بنسبة 7.5%، كما ساهم في خلق مناصب الشغل عبر امتصاص يد عاملة تقدر ب 1.15% من الساكنة النشيطة في إسبانيا."

3.2. التجربة الإفريقية

أ. التجربة المغربية:

أ.1. اعتراف المغرب بالاقتصاد الاجتماعي :قد اعترف المغرب بأهمية التعاونيات والجمعيات منذ سنة 1958 وكذا بأهمية التعاضديات سنة 1963 . شرَع هذا القطاع في الظهور بصورة منَظمة وفي بداية القرن 21 ،فضلا عن كون الحكومة المغربية قد خصصت سنة 2011 وزارة لهذا القطاع .ويختلف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باختلاف الدول، ومع ذلك فإن هناك اتفاقا حول بعض القيم التي تؤطر مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني . وبناء على ذلك، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التعريف التالي لهذا الاقتصاد:"يعبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بيانات أو

ISSN 2676-1513

تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مهيكلة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي ، يكون الانخراط فيه حرا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتنْدرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء"[15]

أ.2. المساهمة في الاقتصاد المغربي:" إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشغل 5 في المائة من الساكنة النشيطة بالمغرب، أي ما يعادل 599 ألف و694 شخص. كما أن هذا الاقتصاد، الذي دخل اليوم مرحلة جديدة متعلقة بخلق الثروات والتشغيل، يساهم بـ2 في المائة من الناتج الداخلي الخام ويشغل 2 في المائة من الحاصلين على الشهادات بالمغرب. ، كما أنه من بين 19 ألف تعاونية أحدثت إلى غاية اليوم، 14,5 في المائة منها نسائية (أي 2280)، أن هذا القطاع يحتاج إلى إمكانيات جديدة لمزيد من التطور."[16]

لا تزال التجربة المغربية حديثة و تحتاج إلى المزيد من الدعم الحكومي المغربي إلا انه ساهم مساهمة هامة في الاقتصاد الوطني المغربي .

خاتمة:

من التجارب السابقة يتضح لنا أن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني قطاع حديث العهد حيث أن الاعتراف به في دساتير و تشريعات الدول لم يكن إلا مع بداية القرن الواحد و العشرين و مع ذلك فهو يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال ما يوفره من فرص عمل و تحقيق دخل معتبر إضافة إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الأطراف من خلال مبدأ الانخراط الحر و التسيير الديمقراطي للمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و من هنا نقدم التوصيات التالية :

- وضع إطار تشريعي خاص بالاقتصاد التضامني و الاجتماعي في الجزائر
- إعداد تقارير حول مدى مساهمة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الجزائر
- الفصل بين مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني و غيره من المؤسسات من خلال التمييز بين الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات ذات النشاط الاقتصادي دون غيره من الأنشطة الأخرى الثقافية والرياضية ..إلخ
- فتح التكوينات الأكاديمية المتخصصة في الاقتصاد الاجتماعي و التضامني في الجزائر
- تأمين التمويل اللازم لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و فتح المجال أمام المبادرة الحرة للتنظيمات الاجتماعية.

قائمة المراجع :

1.Le Labo de l'économie sociale et solidaire ,une économie juste, c'est possible ? (2014) , disponile à : http://www.lelabo-ess.org/Une-economie-juste-c-est-possible.html, (consulté le 7 avril 2018).

2 l'Economie social et solidaire :Ess-Historique,Définitions et Pratique،Horizons solidaire,Novembre (2015),Réseau régional dela cooperation Décentraliseet la Solidarité International en Base –Normandie, page 1

3 -l'Economie social et solidaire :Ess-Historique,Définitions et Pratique، referance précédent P3

ISSN 2676-1513

4 -Paul CARY et Jean-Louis LAVILLE – (2015) « L'économie solidaire : entre transformations institutionnelles et chantiers théoriques », in Penser l'économie solidaire : une perspective internationale, pp 2337.

5 -Jérôme Blanc , (2015),Une théorie pour l'économie sociale et solidaire ?, recma | Revue internationale de l'économie sociale | n° 331 | 93e,, Université Lumière Lyon-2,P 3.

6- ب.بوشتى و م.موستغفر,(2015),الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج, المجلس الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي, حالة ذاتية رقم 2015/19,ص37.

7 -Comité Economique et Sociale Européen, 'Economie Sociale dans l'Union Européenne', par José Luis Monzón & Rafael Chaves.

8- ب.بوشتى و م.موستغفر,(2015), مرجع سابق,ص 30

9– تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني، موسوعة الجزيرة 2016

10- نفس المرجع السابق,ص 81-82.

11- نفس المرجع السابق ، ص 85

12 -Jean-François Balaudé, et Gilles Baillat (2015), Guide pratique, université de l'economiesociale et solidaire, Conférance des présidents d'université, Page

13 -Ministère de l'Economie deLaFrance, disponible à :https://www.economie.gouv.fr/cedef/economie-sociale-et-solidaire.

14 -Jean-François Balaudé, et Gilles Baillât (2015), Guide pratique, université de l'économie sociale et solidaire, Conférence des présidents d'université, Page 11.

15 ب.بوشتى و م.موستغفر,(2015), مرجع سابق,ص 101.

16 Employer: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشغل 5 في المائة من الساكنة النشيطة بالمغرب, متاح على ,(2017) http://employer.ma/categories/actualites/886716640.html